الباب الأول

مقدمة

المبحث الأول خلفية البحث

تسوية المنازعات الاقتصادية الشرعية في حكم المحكمة الدينية العليا رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk بشأن تمويل عقد الإجارة المتعدد حيث استأنف المدعي، أي من KPPS BMT Projo Artha Sejahtera، محكمة بانتول الدينية، حيث قدم طلب استئناف من كاتب المحكمة الدينية بانتول تم تسليم الخطاب إلى محكمة يوجياكارتا الدينية العليا حتى يصدر القاضي قراره.

في القرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk ، كان لدى المدعى عليه قرض في بنك BRI، حيث قدم المدعى عليه طلب تمويل إلى KPPS BMT Projo Artha Sejahtera لسداد قرضه في بنكBRI ، وقع المدعي والمدعى عليه والمدعى عليه اتفاقية تمويل الإجارة المتعددة الإيجارات النقدية.

لم يقم المدعي KPPS BMT Projo Artha Sejahtera بالسداد في بنك BRI لأن المدعى عليه أهمل تنفيذ بوسيتا ١ بحيث لم يتم تنفيذ الالتزامات في بنك .BRI أعطت شركة KPPS BMT Projo Artha Sejahteraتوكيلاً للعميل / المدعى عليه لسداد الديون لبنك BRI، لكن المدعى عليه أنكر ذلك.

جاء المدعى عليه إلى بنك KPPS BMT Projo Artha Sejahtera لإعادة تقديم طلب للحصول على تمويل، بناءً على محتويات طلب المدعى عليه، أراد المدعى عليه تقديم

طلب تمويل إجارة متعددة إلى بنك KPPS BMT Projo Artha Sejahtera لسداد السداد في بنك BRI.

في هذا القرار، استخدمت شركة KPPS BMT Projo Artha Sejahtera بصفتها المدعي والمستأنف عقدًا غير صحيح حيث إن عقد الإجارة المتعدد الخدمات التمويلية في القرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk العقد الذي يجب استخدامه في هذا القرار هو عقد الحوالة.

وقد قرر القاضي في القرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk الصادر عن المحكمة الدينية العليا استناداً إلى القانون المدني فيما يتعلق بالمادة ١٢٤٣ المتعلقة بالتقصير وهي يصبح تسديد التكاليف والخسائر والفوائد المترتبة على عدم الوفاء بالالتزام واجبًا، إذا كان المدين رغم إعلان تقصيره لا يزال مهملًا في الوفاء بالالتزام، أو إذا كان الشيء الذي يجب إعطاؤه أو القيام به لا يمكن إعطاؤه أو القيام به إلا في وقت يتجاوز الوقت المحدد.[١]

واستنادا إلى القانون المدني فيما يتعلق بالاتفاقات في المادة ١٣٣٨، وهي: تسري جميع الاتفاقات التي تبرم وفقاً للقانون على من يبرمها. ولا يجوز الرجوع عن الاتفاق إلا باتفاق الطرفين، أو لأسباب يحددها القانون. يجب تنفيذ الاتفاق بحسن نية. [٢]

القضية الاقتصادية الشرعية في هذا القرار بين الطرفين بين شركة KPPS BMT Projo Artha Sejahteraوالمدعى عليه، ويستند القرار على التقصير بالنظر إلى

[1] R Subekti and R Tjitrosudibio, "Kitab Undang-Undang Hukum Perdata (KUH Perdata) 1838," *Angewandte Chemie International Edition, 6(11), 951–952.*, 2019, 225.
[2] Ibid., 239.

الاتفاق بين طرفي عقد الإجارة متعدد الخدمات حيث يستخدم هذا العقد لسداد دين المدعى عليه لبنك الشعب الإندونيسي.

سداد الدين في عقد لا يمكن استخدام عقد الإجارة متعدد الخدمات والقرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Ykالصادر عن محكمة يوجياكارتا الدينية العليا لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية في القرار، يمكن استخدام عقد الإجارة.

في هذه القضية، ركز القاضي الذي أصدر القرار على قانون KHUPerdata للتقصير فقط ولم يركز القاضي على العقد المستخدم بين الطرفين.

وبناءً على الشرح أعلاه، فإنه يعتبر من الضروري إجراء بحث أوضح حول تنفيذ عقد الإجارة المنتهية بالتمليك وقرار المحكمة الشرعية الذي أضر بالمدعى عليه في قرار محكمة يوجياكارتا الشرعية في اتخاذ القرار، لذا فإن هذا البحث بعنوان ''عقد الإجارة المنتهية بالتمليك''. تحليل للشريعة الإسلامية بشأن القرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk بشأن الإجارة المتعددة الإيجارات في محكمة يوجياكارتا الدينية''.

المبحث الثاني تحديد المسألة

تصاغ المشاكل في هذه الأطروحة على النحو التالي:

١. كيف ينظر القاضي في الفصل في القضية رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk ؟

٢. كيف نظر الشريعة الإسلامية في قرار القاضي في القضية رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk؟

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

المبحث الثالث أهداف البحث

١. لمعرفة نظر القاضي في البت في القضية رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk

٢. لمعرفة رأي الشريعة الإسلامية في قرار القاضي رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk.

المبحث الرابع أهمية البحث

١) الفوائد النظرية

من المتوقع أن تكون فوائد هذا البحث معارف ورؤى جديدة لطلاب كلية الشريعة والقانون، وخاصة برنامج دراسة القانون الاقتصادي الشرعي. بالإضافة إلى ذلك، من المأمول أن يكون هذا البحث مصدراً للقراءة ومرجعاً لمن يبحثون في مشكلات مشابهة.

٢) الفوائد العملية

ومن فوائد تقديم المعلومات للجمهور، أن المحاكم الشرعية تضمن الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في عقد العقود والبت في القضايا التي يجب أن تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الخامس البحوث السابقة

١. فاضلة قوتيماتون بوجي راهايو، معهد الولاية للدين الإسلامي (IAIN) سوراكارتا، تحليل إجراءات المصالحة في المنازعات الاقتصادية في محكمة وكالة سراجين في مراجعة قرار الشلح وبيرما رقم ١ – ٢٠١٦ حول إجراءات الوساطة في المحكمة) دراسة القرار رقم 1479/Pdt.G/2019/PA.Srوالقرار رقم 1480/Pdt.G/2019/PA.Srتبين هذه الدراسة أهمية تطبيق مبدأ الشلوح في حل المنازعات الاقتصادية الشرعية والحاجة إلى وسطاء في عملية الوساطة وفقًا

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

لأحكام بيرما ومن الضروري زيادة فهم وتطبيق إجراءات الوساطة في المحاكم الدينية لحل المنازعات الاقتصادية الشرعية بشكل أكثر فعالية. [٣]

٢. إسلام إسلام، جامعة رادن إنتان لامبونغ الإسلامية مراجعة القانون الاقتصادي السوري بشأن التعويضات غير المادية في المنازعات الاقتصادية السورية (دراسة قراري المحكمة الشرعية رقم 84/Pdt.G/2019/PA.Yk ورقم 3954/Pdt.G/2021/PA.Tgrs. يُظهر قرار القاضي في القضيتين أنه على الرغم من وجود اعتراف بالتعويض غير المادي، إلا أن تطبيقه لا يتوافق تمامًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية الاقتصادية. ولذلك، يُقترح أن يكون هناك المزيد من الاهتمام من قبل الحكومة وتطبيق القانون لتوضيح الأحكام المتعلقة بالأضرار غير المادية في القانون الاقتصادي الإسلامي.[٤]

٣. فضلي داوود عبد الله، رامداني واهيو سوري، أويو سوناريو مخلص جامعة الإسلام سونان جونونج دجاتي، تحليل قرار قاضي محكمة محافظة سيريبون الدينية بشأن إجراءات تنفيذ مصادرة ضمانات المرابحة. في القضية رقم 2008/Pdt.G/2020/PA.Sbr، تم التنفيذ في بنك KPKNL دون أمر من المحكمة، ورُفضت دعوى المدعي بناءً على أدلة التقصير ونظر القاضي في

[3] Fadilah Qotimatun Puji Rahayu, "ANALISIS AKTA PERDAMAIAN SENGKETA EKONOMI SYARIAH DI PENGADILAN AGAMA SRAGEN DI TINJAU DARI AL – SHULHU DAN PERMA NO. 1 TAHUN 2016 TENTANG PROSEDUR MEDIASI DI PENGADILAN (Studi Putusan Nomor 1479/Pdt.G/2019/PA.Sr Dan Putusan Nomor 1480/Pdt.G/2019/PA.Sr)," no. 1 (2020).

[4] ISMATUL MAULA, "Tinjauan Hukum Ekonomi Syariah Tentang Ganti Kerugian Immateriil Dalam Sengketa Ekonomi Syariah (Studi Putusan Pengadilan Agama Nomor 84/Pdt.G/2019/PA.Yk Dan Nomor 3954/Pdt.G/2021/PA.Tgrs)," 2024, 1–23.

القانون المدني الإندونيسي ومجموعة القوانين الاقتصادية الشرعية (KHES) والمبادئ الإسلامية، والتي أظهرت أن تنفيذ تنفيذ تنفيذ المزايدة من قبل البنك كان وفقًا للقانون المعمول به.[٥]

٤. كانيا راشمان، جامعة شريف هداية الله الإسلامية تحليل موقف فتوى DSN-MUI و KHES في النظر في قرارات القضاة في المنازعات الاقتصادية الشرعية في محكمة جنوب جاكرتا الدينية تبين أن استخدام فتوى DSN-MUI و KHES في قرارات القضاة في محكمة جنوب جاكرتا الدينية لم يكن الأمثل. ومن بين القرارات الستة التي تم تحليلها، لم يستخدم ٥ منها فتوى الشبكة العالمية للفتوى و ٢ لم يستخدما فتوى الشبكة العالمية للفتوى و KHES كمرجع رئيسي، والسبب في عدم استخدام القاضي لفتوى الشبكة العالمية للفتوى و KHES هو شعوره بالاكتفاء بالاستنتاجات الموجودة، على الرغم من أنه ينبغي للقاضي البحث عن جميع المصادر القانونية ذات الصلة والنظر فيها.[٦]

٥. محمد محمودي، وشهبل الحجاد، وعيسيات القمارية، ومراجعة القانون الإسلامي لتسوية المنازعات المصرفية في إندونيسيا (دراسة القرار رقم ١/ب دت. GS/2020/PA. Tmk) أهمية فهم وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل الإسلامي، وكذلك إجراءات تسوية المنازعات من خلال المداولة وهيئة

[5] Fadli Daud Abdullah, Ramdani Wahyu Sururie, and Oyo Sunaryo Mukhlas, "Analisis Putusan Hakim Pengadilan Agama Kabupaten Cirebon Pada Prosedur Eksekusi Sita Jaminan Perkara Murabahah," *Strata Social and Humanities Studies* 1, no. 2 (2023): 71–81, https://doi.org/10.59631/sshs.v1i2.99.

[6] Kania Rachman, "Analisis Kedudukan Fatwa DSN-MUI Dan KHES Dalam Pertimbangan Putusan Hakim Pada Sengketa Ekonomi Syariah Di Pengadilan Agama Jakarta Selatan," *UIN Syarif Hidayatullah*, 2022.

التحكيم الشرعية. تم تأكيد سلطة المحكمة الشرعية في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية في القانون المعمول به.[٧]

المبحث السادس منهج البحث

نوع البحث

ونوع البحث المستخدم هو البحث النوعي المعياري المعياري، حيث يرى فيه القرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk بشأن القضاة في الفصل في المنازعات الاقتصادية الشرعية ما إذا كان القرار يتوافق مع القوانين والنظريات القانونية المعمول بها.

موضوع البحث

يتعلق اختيار المكان بالوحدات والأجزاء والمجموعات والأماكن التي يشارك فيها الأشخاص في الأنشطة أو الأحداث المراد دراستها. وقد أُجري هذا البحث في محكمة يوجياكارتا الدينية العليا

مصدر البيانات

١) مصدر البيانات الأولية

لمصدر المرجعي الرئيسي المستخدم كمادة مرجعية للحصول على البيانات في الدراسة، واستخدم أسلوب أخذ العينات أسلوب أخذ العينات الانتقائي مع إجراء مقابلات مع رئيس المحكمة أو الأطراف ذات الصلة المشاركة في القرار.

٢) مصادر البيانات الثانوية

[7] Mohammad Mahmudi and Shohebul Hajad, "TINJAUAN HUKUM ISLAM PENYELESAIAN SENGKETA PEMBIAYAAN MURABAHAH DI INDONESIA (Study Putusan Nomor 1/Pdt. GS/2020/PA. Tmk)," *UQUDUNA: Jurnal Hukum Dan Ekonomi Syariah* 1, no. 01 (2023): 47–56.

جميع المراجع المكتوبة التي تدعم وتتعلق بالجوانب القانونية ذات الصلة بموضوع البحث. وتتضمن مصادر البيانات الثانوية في هذا البحث: القواميس القانونية، والمجلات العلمية في مجال القانون، والمقالات العلمية، والكتب التي تناقش القضايا ذات الصلة، مثل: قانون الأسرة الإسلامي، والاقتصاد الشرعي، والإجراءات القضائية، وتستخدم هذه البيانات لدعم فهم السياق القانوني وتوسيع نطاق تحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها.

طرق جمع البيانات

١) وقد تم جمع البيانات من خلال تتبع ومراجعة الوثائق الأولية، ولا سيما ملف قرار القضية رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت عملية التوثيق هذه أيضًا تتبع وتحليل مختلف المؤلفات والمجلات والكتابات القانونية ذات الصلة من أجل إثراء وجهات النظر وشحذ تحليل قرار المحكمة من وجهة نظر قانونية.[٨]

٢) تستخدم المقابلات كأسلوب لجمع البيانات مسترشدة بدليل للمقابلات تم إعداده مسبقاً. والمصدر الرئيسي في هذه الطريقة هو رئيس القضاة الذي يفصل في قضايا المنازعات الاقتصادية الشرعية في محكمة يوغياكارتا الدينية العليا. تهدف هذه المقابلة إلى استكشاف معلومات متعمقة حول الاعتبارات القانونية المستخدمة في اتخاذ القرارات، وكذلك فهم نهج وجهود هيئة القضاة في حل القضايا القانونية التي تحدث. وتعد المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه الطريقة مهمة للغاية لإثراء ودعم عملية تحليل مضمون وجوهر القرار.[٩].

[8] S.E.M.M. Dr. Juliansyah Noor, *Metodologi Penelitian: Skripsi, Tesis, Disertasi & Karya Ilmiah* (jakarta: Kencana Prenada Media Group, 2016), https://books.google.co.id/books?id=VnA-DwAAQBAJ.
[9] Ibid.

٣) تتم الملاحظة عن طريق الملاحظة المباشرة للظاهرة التي هي موضوع البحث، وتسجيل مختلف البيانات ذات الصلة. وفي هذا السياق، تتركز الملاحظة في هذا السياق على تنفيذ أو ممارسة القانون الوارد في القرار رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk في محكمة يوجياكارتا الدينية العليا، وتحديداً فيما يتعلق باستخدام خطط تمويل الديون والائتمان في تعاونية الخدمات المالية الشرعية (KPPS) BMT Projo Artha Sejahtera. تهدف هذه الملاحظة إلى الحصول على صورة حقيقية لكيفية تطبيق الحكم في الممارسة العملية، وكذلك تقييم مدى الملاءمة بين النظرية القانونية والواقع في الميدان.

طرق تحليل البيانات

تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام المنهج الكيفي، حيث يركز الباحث على الفهم المتعمق لمعنى وسياق ونوعية البيانات التي تم جمعها. تتم عملية التحليل من خلال الفحص الدقيق لقرار المحكمة الدينية، خاصة فيما يتعلق بالاعتبارات القانونية التي يستخدمها القاضي في التعامل مع القضايا الاقتصادية الشرعية. ويشمل هذا التحليل دراسة الجوانب المعيارية (القواعد القانونية المعمول بها) والجوانب القانونية (تطبيق القانون في القضايا الملموسة). والهدف من ذلك هو استخلاص استنتاجات ذات طبيعة استقرائية، أي استنادًا إلى الأنماط المستخلصة من البيانات الميدانية لتتم صياغتها بعد ذلك في فهم عام عميق للممارسة القضائية في القضية.

اسم الشخص الذي تمت مقابلة	المكان	المدة الزمنية	استفسار
Drs. H. Rusman Malla Di, S.H., M.H.	المحكمة العليا الدينية	٨٠٠- ١٢,٠٠٠.	نظر رئيس المحكمة في الفصل في قضية اقتصادية شرعية

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

المبحث السابع منهجية المناقشة

تم تقسيم هذه الرسالة إلى عدة فصول للمناقشة، وقد تم ذلك تسهيلاً على المؤلف في تأليف هذه الرسالة. وقد قسمت المناقشة المنهجية في كتابة هذه الرسالة إلى خمسة فصول، وهي:

الباب الأول: وهو فصل تمهيدي تمهيدي يؤدي إلى مضمون البحث ويتكون من خلفية المشكلة، وموضوع البحث، وأهداف البحث واستخداماته، ومراجعة الأدبيات والإطار النظري، ومناهج البحث، والمناقشة المنهجية.

الباب الثاني، وهو عبارة عن لمحة عامة عن تسوية المنازعات الاقتصادية الشرعية في المحاكم الشرعية، والمصادر القانونية والتسوية الاقتصادية الشرعية، وفهم عقد الحوالة الذي يتضمن أصول عقد الحوالة وقوانينه، وأسباب استخدام عقد الحوالة وصور فهم عقد الحوالة.

الباب الثالث: يحتوي هذا الفصل على بيان الوصف العام لقضية الحوالة الشرعية الاقتصادية التي فصل فيها رئيس المحكمة في قضية من قضايا المنازعات الاقتصادية الشرعية استناداً إلى القانون المدني ووجهة نظر الشريعة الإسلامية رقم قرار القاضي: 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk. وهو عبارة عن تحليل للشريعة الإسلامية والتشريع الإسلامي في إندونيسيا فيما يتعلق بقرار قاضي محكمة يوجياكارتا الدينية رقم 1/Pdt.G/2024/PTA.Yk. وهذا الفصل هو لب المناقشة في هذه الرسالة التي تهدف إلى الحصول على إجابات محددة للموضوع بما في ذلك تحليل نظر القاضي وكذلك استعراض الشريعة الإسلامية في قرار القضية.

الباب الرابع هو الخاتمة التي تحتوي على استنتاجات واقتراحات ويكملها ببليوغرافيا وملاحق.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR